

جبهة استقلال القضاء تدعو المصريين الى العصيان المدني بمقاطعة دور القضاء



الأحد 22 يونيو 2014 12:06 م

تجدد جبهة إستقلال القضاء لرفض الانقلاب التأكيد على أن الإجراءات التي تمت باسم القضاء ضد رافضي الانقلاب العسكري والأحكام التي صدرت منسوبة الي منصات قضائية ضد الثوار ، هي والعدم سواء لصدورها دون اتباع الاجراءات القانونية ولوجود خصومة سياسية ومشاركة فيها من جانب القضاء

وتدعو الجبهة الي تفعيل العصيان المدني في مصر ضد جور قضاة الانقلاب بمقاطعة لدور القضاء وعدم الخضوع للمحاكم والاتجاه الي القضاء العرفي مؤقتا ، إحتجاجا علي الغاء الانقلاب العسكري للسلطة القضائية فعليا وتحويل بعض قضاتها الي ادوات للقمع ومصادرة الأموال وتأميم النقابات .

وتؤكد الجبهة أن العصيان المدني كضمان للحريات العامة لا يخضع للسلطة القضائية وتحميه المادة الثانية من إعلان حقوق الإنسان والمواطن الموقعة عليها مصر والتي تنص على: "أن الهدف من أى تجمع سياسي هو الحفاظ على حقوق الإنسان الطبيعية والدائمة" وهذه الحقوق هي: الحق في الحرية والحق في التملك والحق في الأمن والحق في مقاومة القمع".

وتطالب الجبهة أعضاء القضاء الواقف والجالس بتعليق العمل تدريجيا وبدراسة متأنية في المحاكم خلال الفترة المقبلة وصولا للتعليق الكامل خلال 5 أشهر والتندى عن نظر دعاوي الصراع السياسي ، فيما تطالب الجبهة أعضاء المجلس الأعلى للقضاء بما فيهم النائب العام الحالي بفتح التحقيق في ملف مجازر الانقلابيين أو تقديم استقالاتهم فورا وإعلانهم الخضوع للمحاسبة القضائية طبقا لقانون السلطة القضائية

وتشير الجبهة إلي أن مذبة الإعدامات لرافضي الانقلاب ، بنيت على أساس انتقامي واجراءات هزلية لا علاقة لها بالقانون ولا القضاء ، وهي نفس الأسباب التي صدرت في ظلها مئات الاحكام المعيبة ضد الطلاب المناهضيين للانقلاب ورموز الثورة من السياسيين والشباب ، وتعرض مصدرها الي الصلاحية والعزل

وإذ تجدد الجبهة دعمها القانوني لانتفاضة 3 يوليو المرتقبة ، تثنم الجبهة الدور الذى يقوم به شرفاء الوطن فى الخارج لملاحقة قادة الانقلاب و أعوانهم ، ونجاحهم في ادراج دعاوي قضائية لملاحقة قادة الانقلاب العسكري امام المحكمة الافريقية لحقوق الإنسان برقم 57 لسنة 2014 بعدما جمد القضاء المصري اي خطوة تتخذ لملاحقة الجناة و التحقيق فى كافة وقائع القتل و التعذيب و الإعتقال التعسفى الذى تعرض له المتظاهرين و المعتصمين السلميين .

وتطالب الجبهة المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأأم المتحدة تفعيل المواثيق الدولية الموقعة عليها مصر لحماية القضاة والمحامين فى مصر